

تقارير

جبريل محمد*

مؤتمر الأرشيفات والمذكرات العائلية

محاولة لقراءة تاريخ المجتمع الفلسطيني

يعرض هذا التقرير أعمال المؤتمر الذي عقدته "مؤسسة الدراسات المقدسية" في رام الله (يومي 25 و26/7/2008) بالتعاون مع جامعة بير زيت، والذي تناول أهمية الأرشيفات والمذكرات والأوراق العائلية في دراسة التاريخ الاجتماعي لفلسطين، والمشكلات الناجمة عن تدوين التاريخ الشفوي، والعوائق التي تعترض الباحثين والمنقبين في سجلات المحاكم الشرعية والكنسية، ولا سيما في سجلات الأراضي وفي الأوراق التي يمكن من خلالها تتبع عمليات انتقال الأراضي.

فلسطين أرض مشبعة بالتاريخ، ويمكن القول إن الصراع الذي يدور على أرضها هو، في جانب من جوانبه، صراع على التاريخ وعلى الرواية التاريخية. فقد انهمك المؤرخون، عرباً وفلسطينيين ويهوداً وأجانب، في دراسة تاريخ هذا البلد، فاختر بعضهم التركيز على تاريخ النخب السياسية، وبحث البعض الآخر في تاريخ العائلات، بينما بحث آخرون في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لفلسطين.

وعلى الرغم من ظهور المؤرخين الجدد في إسرائيل، ومحاولتهم تقديم رؤى مغايرة تناقض الرواية التقليدية للحركة الصهيونية ودورها في اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، إلا إن ذلك ظل في إطار تبرير قيام الدولة العبرية، لا في سياق نقض هذه الرواية. أما في جانبنا الفلسطيني، وعلى الرغم من كثرة الإصدارات والمؤتمرات، فقد ظلت الكتابة التاريخية أقرب إلى المبادرات الفردية، ولم ترق إلى عمل منظم ومنهجي ومستمر.

لقد استخدم الفلسطينيون منهجين: مذكرات من عايش فترات معينة وحقباً مهمة من التاريخ الفلسطيني، والتاريخ الشفوي. وفي كلتا الحالتين خضعت كتابة التاريخ لطريقة كاتب المذكرات أو الراوي، ويكاد يستحيل التحقق من كثير من التفاصيل التي أوردها هؤلاء، علاوة على مشكلات منهجية أخرى.

في هذا السياق، بادرت مؤسسة الدراسات المقدسية إلى عقد مؤتمر علمي عن الأوراق العائلية والمذكرات والأرشيفات تحت عنوان: "الأرشيفات والمذكرات والأوراق العائلية مصدر لدراسة التاريخ الاجتماعي في فلسطين"، وقد استضاف معهد الحقوق في جامعة بير زيت هذا المؤتمر في 25 و26 تموز/ يوليو 2008، فألقى كل من كميل منصور (عضو مجلس أمناء مؤسسة الدراسات الفلسطينية) ود. نبيل قسيس (رئيس جامعة بير زيت) ومحمود سويد (مدير مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، وذلك عبر الأعمار الصناعية) كلمات الافتتاح، ثم بدأت الجلسات من غير محاور محددة، بل إن كل جلسة أتاحت للمشاركين الحديث عن الأوراق الشخصية، وسجلات المحاكم، والسجلات المعمارية، والصور القديمة، إلخ.

المشاركون

شارك في أعمال المؤتمر 18 أكاديمياً وباحثاً هم: بشارة دوماني (أستاذ مشارك في دائرة التاريخ في جامعة كاليفورنيا)، حنا أبو حنا (شاعر وباحث ومحاضر سابق في جامعة حيفا)، موسى سرور (أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة بير زيت)، مصطفى كبها (باحث ومحاضر في التاريخ والإعلام في جامعة بئر السبع)، محمد غوشه (الرئيس التنفيذي لدارة القدس للبحوث والتوثيق والإعلام)، سميح حمودة (محاضر في العلوم السياسية وعلم الإنسان في جامعة بير زيت)، كمبرلي كاتس (أستاذة مساعدة في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة تاوسند)، عادل يحيى (مدير المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي)، روشيل دايفيس (أستاذة مساعدة في الثقافة والمجتمع العربي في مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون)، صالح عبد الجواد (أستاذ مشارك في دائرة العلوم السياسية في جامعة بير زيت)، سامرة اسميرة (محامية وباحثة في المجال القانوني والسياسي وأستاذة

مساعدة في جامعة بيركلي)، نظمي الجعبة (المدير المشارك لمركز رواق ومحاضر في التاريخ في جامعة بيرزيت)، جورج هنطليان (مؤرخ ومدير سابق لأرشيف البطريركية الأرمنية في القدس)، عادل مناع (مؤرخ ومدير مركز دراسات المجتمع العربي في معهد فان لير)، أحمد مروان (مدير أرشيف الناصرة)، خضر سلامة (مدير المتحف الإسلامي وكتبة المسجد الأقصى)، جين مايكل تاراجون (متخصص بتاريخ العهد القديم واللغات الأوغاريتية)، سليم تماري (مدير مؤسسة الدراسات المقدسية وأستاذ مشارك في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت)، عصام نصار (أستاذ التاريخ في جامعة ألبينوي)، وقام بتنسيق أعمال المؤتمر تحسين عليان.

حضر المؤتمر أكاديميون ومهتمون بالتاريخ الاجتماعي وبالتوثيق، فضلاً عن عدد من فلسطينيي 48، ومؤسسات حكومية فلسطينية، وأخرى غير حكومية. وفي خلال المداخلات بادرت السيدة سلمى الخالدي إلى تقديم أوراق جدها الذي عمل فترة طويلة في نابلس، إلى مؤسسة الدراسات المقدسية، ودعت كل من يملك أوراقاً أو يوميات عائلية أو فردية إلى تحويلها إلى مقتنى عام، وإخراجها من صناديق الأوراق العائلية الخاصة.

وقائع المؤتمر

قُدمت سبع مداخلات عن الأوراق الشخصية، وتركزت مداخلتة بشارة دومانى على الأوراق الشخصية للمؤرخ النابلسي إحسان النمر، والتي أظهرت عملية الترابط بين العائلة والسلطة في المدينة الفلسطينية. وعالجت كميرلي كاتس الهجرة الداخلية في فلسطين الانتداب من خلال الأوراق العائلية لسامي عمرو، الذي عمل في القوات البحرية البريطانية، وكيف شكلت الهجرة إلى القدس مجالاً للحراك الطبقي والاجتماعي، بحيث استطاع سامي عمرو من خلال هجرته من الخليل إلى القدس إكمال تعليمه حتى المرحلة المتوسطة. وكشفت مداخلتة كاتس وجود حالات من الزواج بين يهوديات وعدد من الشبان الفلسطينيين. وسامي عمرو لم يكن من النخبة الاجتماعية أو السياسية الفلسطينية، بل كان رجلاً عادياً من فئات المجتمع الوسطى.

ثم تحدث حنا أبو حنا عن مدرسة "السمينار" (Seminar) في الناصرة في العهدين العثماني والإنكليزي، والتي كان لها شأن في عصر النهضة في فلسطين، وقدم عرضاً للمفكرة الشخصية لإسكندر كزما، مدير تلك المدرسة في أواسط القرن التاسع عشر، الذي كشف عن النظام التعليمي في تلك الفترة، وعن علاقة المسيحيين في فلسطين بالإدارة العثمانية وغير ذلك من القضايا.

أمّا عصام نصار فتناول يوميات جريس سلطي الذي عاش سنة عصيبة في حي البقعة بعد أن سيطر اليهود عليه في سنة 1948، وقطعوا الطريق بين الخليل والقدس. وقد كشفت هذه الأوراق عن آليات التحكم التي خضع لها من تبقى من عرب في القدس الغربية مثل سياسة (Zone A) التي نعيش بعضاً من تطبيقاتها على مستوى أوسع في هذه الأيام.

وعالج سليم تماري مذكرات عارف العارف التي تضمنت تفاصيل عن حياته في حرب القرم كضابط برتبة ملازم في الجيش العثماني، وعن أسرته بعد أن قُضي على الكتيبة التي عمل فيها، ثم اقتياده إلى ثلوج سيبيريا في الاتحاد الروسي ومكوته في المعتقل بين سنتي 1915 و1917، وإصداره جريدة (ناقة الله) داخل المعتقل. وقدم سليم تماري في مداخلته وثائق وصوراً ورسائل شخصية تبادلها العارف مع أسرته، وخصوصاً مع زوجته وشقيقه، علاوة على صور من جريدته (ناقة الله). وما فعله تماري هو أنه قدم عارف العارف كوثيقة لها تاريخ سياسي واجتماعي لا بصفة كونه فلسطينياً فحسب، بل شامياً في مده الأوسع أيضاً.

وعرض صالح عبد الجواد ورقة عن التحولات في ملكية الأرض في أثناء فترة الانتداب استناداً إلى الأوراق الخاصة بعائلتين من بلدة البيرة، والتي تكشف أثر الهجرة إلى الخارج، وخصوصاً إلى الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها أرض الفرص. ومن خلال الأوراق، وجد الكاتب نوعاً من تقسيم العمل داخل العائلة الممتدة، إذ يهاجر أحد أفراد العائلة ويحوّل مدخراته إلى العائلة التي تقوم بشراء الأرض، حتى إن ملكية إحدى العائلات وصلت إلى آلاف الدونمات في مدينة البيرة وخارجها.

وتحدث سميح حمودة عن علاقات النخب الفلسطينية بعضها ببعض في أثناء فترة الانتداب، بالاعتماد على يوميات كل من داود الحسيني وطاهر الفتياي، إضافة إلى مذكرات كل من عارف العارف والحاج أمين الحسيني، متبنياً المنهج الأنثروبولوجي الثقافي في تحليل الواقع السياسي الفلسطيني في فترة الانتداب.

الصورة والتاريخ الاجتماعي

تشكل الصورة، بدورها، وثيقة فائقة الأهمية تكشف كثيراً من أحداث الأزمنة الماضية. وقد عرض جين مايكل (مدير أرشيف الصور في المعهد التوراتي للآثار في القدس) صوراً لكنائس وأديرة وأماكن في فلسطين العثمانية مثل بيت جالا وعين كارم والظاهرية وبلاطة البلد وغيرها.

وقام أحمد مروان (مدير أرشيف الناصرة الفلسطينية) بعرض صور قايضها بقطع أثرية مع مهاجر يهودي كان عثر عليها في بيت أحد الفلسطينيين بعد احتلال القدس في سنة 1948. وتبين أن هذه الصور تشكل جزءاً من أعمال أول مصورة فوتوغرافية فلسطينية هي كريمة عبود من الناصرة، والتي عاشت فترة من حياتها في بيت لحم، وتخصصت بتصوير النساء الفلسطينيات في حياتهن الاجتماعية والاقتصادية، نافيةً، بالصورة الفوتوغرافية، الرواية الصهيونية عن المرأة الفلسطينية المتهمه بالجهل وعدم التحضر.

واشتملت مداخلة نظمي الجعبة على صور عن مبان فلسطينية في بعض القرى المدمرة، وأخرى في القدس وغيرها. وكان "مركز رواق للمعمار الشعبي" قام بتوثيق 50,000 بناية قبل سنة 1948 في الضفة الغربية وقطاع غزة غطت 95% من العمائر الموجودة، مع أن نصفها كان مهجوراً أو أيلأ إلى السقوط أو أنه ساقط فعلاً. وأكد الجعبة أن المبنى هو وثيقة بحد ذاته، وفقدانه هو فقدان للوثيقة وللقصّة التي تختفي خلفه.

أما روشيل دايفيس فقدّمت عرضاً نقدياً لكتب تناولت القرى المدمرة في سنة 1948، علاوة على صور عن هذه القرى ومعالمها مأخوذة من الكتب التي أصدرها مركز أبحاث جامعة بير زيت، ومراكز أخرى في عمّان ودمشق وبيروت. واشتملت هذه الصورة على خرائط لمسطحات بعض القرى، وعلى أشجار عائلات لا يزال بعض اللاجئين يحتفظ بها.

التاريخ الشفوي

يمكن اعتبار ذكريات العاملين في البوليس الانتدابي في فلسطين ضرباً من التاريخ الشفوي. وما درسه عادل يحيى في هذا الحقل، علاوة على المراجعة النقدية للكتب الصادرة عن القرى المدمرة لروشيل دايفيس، وقضية المهجرين في الجليل لسامرة اسميرة، والمقاربة الجديدة للنكبة لعادل مناع، يمكن اعتبارها أيضاً أوراق تدخل بطريقة أو بأخرى في إطار هذا المحور. وقد اعتمد عادل يحيى في دراسته عن ذكريات أفراد خدموا في البوليس الانتدابي على المقابلات الشخصية، لكن اللافت أن هذه الدراسة لم تشمل أفراداً خدموا في البوليس الانتدابي في مناطق 48 أو في قطاع غزة، ويعود ذلك إلى صعوبة الوصول إلى هؤلاء الأفراد.

أما روشيل دايفيس فقدّمت مراجعة نقدية لكتب صدرت عن القرى المدمرة في فلسطين، وهذه الكتب اعتمدت أساساً على التاريخ الشفوي وعلى روايات أهل القرى بشكل رئيسي، إضافة إلى وثائق احتفظ بها أفراد عن ملكياتهم، أو إلى صور قديمة، وغيرها من وثائق وعقود. وبيّنت ديفيس أن مقاربات الكتب تختلف باختلاف واضعها أو المشرفين عليها، فمنهم من اتخذ مقرباً أنثروبولوجياً، ومنهم من اعتمد المقرب الاجتماعي... وهكذا. قدمت سامرة اسميرة رواية عن تجربة العودة من لبنان إلى قرية برعم الجليلية، وما جرى لأهلها من تهجير إلى الخارج أو إلى قرى فلسطينية قريبة. واعتمدت الباحثة على الرواية الشفوية لنساء ورجال تحدثوا عن رحلة العودة تسلاً، وعن استضافة أهل القرى الأخرى للمهاجرين الجدد، وحلول أولئك المهجرين في بيوت مهجرين آخرين.

السجلات والأرشيفات

إن قراءة سجلات المحاكم أو الأرشيفات بشكل نقدي ربما تكشف صوراً من واقع الحياة في الفترة التي حررت فيها هذه السجلات. فعلى سبيل المثال، سجّل كثير من الفلاحين الفلسطينيين أراضيهم، في ظل نظام الالتزام، باسم الملتزم أو من يستطيع دفع ضريبة الالتزام عنه. لذلك فإن سجلات المحاكم لا تعكس حقيقة الملكية والتصرف بها. ومع ذلك، تبقى السجلات والأرشيفات كنوزاً تاريخية مهمة يجب صيانتها وتجميعها وتصنيفها ثم إتاحتها للباحثين.

وخلال جلستين متتابعتين خصصهما المؤتمر لسجلات المحاكم الشرعية والكنسية والأرشيف الإسرائيلي، قدم محمد غوشة ورقة عن أوقاف القدس في القرن السادس عشر استناداً إلى سجلات المحكمة الشرعية. كما تحدث موسى سرور عن الإشكالات التي تواجه الباحثين في دراسة سجلات محكمة القدس الشرعية، بينما تناول خضر

سلامة الحقبة المصرية وحكم إبراهيم باشا في فلسطين من خلال سجلات المحكمة الشرعية والوثائق المحفوظة. أما بالنسبة إلى الكنيسة الأورثوذكسية الأرمنية في القدس، فقد قدم جورج هنطليان عرضاً لأرشفيف البطريركية، الذي يتضمن ما يزيد على العشرين مليون صفحة من الوثائق المحفوظة في مختلف البطريركيات والمحاكم الشرعية، ويبيّن أن الوثائق الموجودة في البطريركيات تمتاز من نظيراتها في المحاكم الشرعية لأنها تضم تقارير متواصلة عن الأوضاع الحياتية للسكان عامة، وللطائفة المسيحية خاصة، بالإضافة إلى مراسلات القناصل والسفراء الأجانب، بينما تحتوي المحاكم الشرعية على الوثائق التي تتعلق بالقضايا القانونية، كالمواريث والعقود والأوقاف والأنساب، وهو ما يجعل أرشفيف البطريركيات مرجعاً تاريخياً مهماً. وفي مجال آخر، قدم مصطفى كبها ورقة عن الأرشفيف الإسرائيلي بين فيها أن هذا الأرشفيف غني بالوثائق والأوراق العائلية والشخصية وسجلات المواليد وعقود البيع والشراء وتقارير استخباراتية قديمة عن ناشطين سياسيين فلسطينيين، عدا عن تقارير يهودية عن أوضاع القرى العربية، ونمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها. كما ذكر أن هذا الأرشفيف موزع على عدة مراكز مثل الأرشفيف الصهيوني وأرشفيف الجيش ومحفوظات الصندوق القومي (هكيرن هكيمات)، لكن الوصول إلى هذه الأرشفيفات لم يعد سهلاً كما كان في الماضي، ذلك بأن كثيراً من الفلسطينيين استطاعوا، بواسطة هذه الوثائق، استعادة قطع من الأرض تعود إليهم أو إلى آبائهم، وهو ما دفع الإسرائيليين إلى تقييد عملية الوصول إلى هذه الأوراق والسجلات.

أين الأرشفيف الفلسطيني؟

شكل غياب المؤسسة الأكاديمية الفلسطينية ظاهرة مستغربة في النقاشات التي جرت في المؤتمر. فبعد الافتتاح لم تشارك المؤسسة الأكاديمية المضيفة (جامعة بيرزيت) في أي اقتراح أو خطة لتطوير العمل في هذا المجال، وكذلك غابت المشاركة الرسمية للسلطة الوطنية أكان ذلك في مجال تقديم الخطط، أو حضور النقاش، أو الاستماع إلى الأوراق.

لقد تحدث مشاركون عن مصير الوثائق الفلسطينية في مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، وكيفية استعادة هذه الوثائق المحجوزة في ميناء أسدود أو الموجودة في الجزائر. وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية أسست، وبقرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات، الأرشفيف الوطني الفلسطيني، لكن هذا التأسيس لم يتحول إلى مؤسسة فاعلة ومنظمة بسبب قلة الإمكانيات. وقد سعى المدير العام للأرشفيف الفلسطيني لتطوير المؤسسة، إلا أن ذلك، حتى الآن، لا يقع ضمن أولويات الحكومة التي لم تفعل شيئاً إلا إصدار قرار تأسيس الأرشفيف الوطني كمركز تابع لمجلس الوزراء، هدفه جمع الوثائق الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني وتنظيمها وحفظها وصيانتها. وحتى الآن لا نشاط واضح لهذا الأرشفيف عدا عن القيام، بطريقة تلقائية، بجمع الوثائق الرسمية الصادرة عن مختلف مؤسسات السلطة الوطنية، كما أننا لم نشهد جهداً فاعلاً للمؤسسات المساندة كالجوامع وغيرها، لوضع مهمة بناء أرشفيف وطني فلسطيني، أو مراكز أرشفيفية منظمة عن المجتمع الفلسطيني، موضع اهتمام أساسي. وربما لهذا لم يختتم المؤتمر أعماله بجلسة للتوصيات والاقتراحات. إن ذلك يحتاج، على الأرجح، إلى مؤتمر مستقل عن كيفية بناء الأرشفيف الفلسطيني. ■

(*) كاتب فلسطيني.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx